

البنك المركزي الأوروبي يواصل سياسة أسعار الفائدة المنخفضة



أبقى البنك المركزي الأوروبي على سياسة أسعار الفائدة المنخفضة، على الرغم من تزايد مطالب البنوك بالبدء في الخروج من هذه السياسة التي توفر أموالاً رخيصة في سوق المال.

فقد قرر مجلس محافظي البنك خلال اجتماعه السنوي أمس الخميس في فرانكفورت الإبقاء على الفائدة البنكية عند معدل صفر في المئة.

وبذلك تظل الفائدة في منطقة العملة الأوروبية الموحدة، اليورو، عند أدنى مستوى لها.

وفي حالة احتفاظ البنوك الاستثمارية بأموال لدى البنك فستدفع فائدة سلبية قيمتها 0.4%، وهي ما يسميها خبراء «الفائدة العقابية».

كما سيستمر البنك في استثمار 60 مليار يورو شهريا في شراء سندات سيادية وسندات شركات وذلك حتى أواخر عام 2017 على الأقل، وذلك في محاولة من البنك لتحفيز الاقتصاد في منطقة اليورو، والدفع بنسبة التضخم إلى المستوى الذي يراه خبراء البنك إيجابيا للتنمية الاقتصادية وهو مستوى 2%، وذلك لأن الخبراء يرون أن انخفاض الأسعار لفترة طويلة يمكن أن يدفع المستهلكين للتبريد في شراء السلع اللازمة لهم أملا في تراجع سعرها أكثر، وهو ما من شأنه أن يتسبب في حدوث كساد.

من جهة ثانية قال رئيس البنك ماريو دراغي، بعد انتهاء اجتماع محافظي المركزي الأوروبي، إن التقلبات الحالية في سعر الصرف تمثل مصدرا لعدم الأمان يتطلب

قطاع النفط في فنزويلا يريخ تحت وطأة الديون والعقوبات وغياب الصيانة



بعد أن كانت شركة النفط الوطنية مصدر الدخل الأساسي لفنزويلا على مدى عقود، باتت مثقلة بالأعباء وتعاني من نقص التمويل والمديونية لجهات في الصين وروسيا.

ويبدو أن متاعب شركة «بتروليبوس دي فنزويلا» ستزداد لأن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة في يوليو الماضي تحد من حصولها على القروض.

ويواصل إنتاج النفط تراجعها، بينما يستخدم القسم الأكبر من صادراته لسداد مليارات الدولارات من الديون، مما يضع حكومة الرئيس نيكولاس مادورو في موقف حرج. فهذه الصادرات تشكل 96 في المئة من دخل الحكومة من العملات الأجنبية وتستخدم لتمويل العديد من البرامج الاجتماعية.

يقول تاماس فارغا، المحلل لدى مركز «بي.في.إم.أويل أسوسيتيس» ومقره لندن، إن تراجع عائدات النفط معناه «خطر حقيقي بالتخلف عن الدفع».

إضافة إلى ذلك، تواجه فنزويلا مشكلة العقوبات الأمريكية. ففي يوليو، فرضت واشنطن عقوبات مباشرة على سيمون زيربا، المسؤول المالي في شركة النفط الوطنية، ومنعت الأفراد والشركات من التعامل معه.

في الشهر التالي، صدغ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الضغوط بإصداره مرسوماً ينص على حظر شراء أي سندات خزينة جديدة تصدرها كراكاس أو شركتها الوطنية النفطية.

وقال البيت الأبيض إن الهدف هو «حرمان النظام الديكتاتوري بزعامة مادورو من الحصول على مورد أساسي للدخل من أجل بقائه بشكل غير مشروع في السلطة». لكن ما تقعله هذه العقوبات عمليا هو حرمان شركة النفط الوطنية من خيار إعادة ديونها عبر إصدار سندات جديدة.

وتند مادورو بما اعتبره حصارا ماليا واقتصاديا، بينما خفضت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني درجة فنزويلا، وحذرت من أن تخلفها عن الدفع بات أكثر احتمالا الآن.

ويتعين على البلاد تسديد 3.8 مليار دولار من مستحقات الديون خلال أكتوبر ونونبر، بينما تراجع احتياطيها من العملات الأجنبية إلى ما دون 10 مليارات دولار.

التعديلات الأخرى التي لم تظهر آثاره بالكامل بعد هو تداعيات الإحصاء «هارفي» الذي ضرب تكساس حيث تلث محطات تكرير النفط في الولايات المتحدة وبعضها يعالج النفط الخام الفنزويلي.

وكان رئيس شركة النفط الوطنية الفنزويلية نيلسون مارتينيز قال الأسبوع الماضي إن إحدى محطات تكرير نفط الشركة اضطرت إلى إغلاق أبوابها، لكنها لم تصب بأضرار رغم وجودها في كوبوس كريستي المنكوبة.

ويمكن أن يشكّل الإحصاء الذي حال دون تمكن ناقلات نفط من تفريغ حمولتها ضربة قوية لصادرات النفط الفنزويلية التي باتت في موقع هش. ويقول أنطوان هالف، مدير أسواق النفط العالمية لدى مركز جامعة كولومبيا حول سياسات الطاقة الدولية لصحيفة «فايننتشال تايمز» اللندنية إن «الإحصاء يمكن أن يشكل عبئا ماليا على فنزويلا بدون تدخل من الولايات المتحدة».

وأوضح أن السبب هو أن «الطلب الأمريكي على النفط الفنزويلي سترجع خلال إغلاق محطات التكرير، مما سيحتمل كراكاس على البحث عن منافذ أخرى للبيع، ويضطرها على الأرجح إلى الموافقة على حسمات كبيرة على أسعار البيع». وتابع «سيزيد ذلك من مصاعب نظام مادورو لتسديد الديون».

تملك فنزويلا أكبر احتياطي مثبت للنفط في العالم. وهي مصدر لـ 8 في المئة من واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، وتحلّ بذلك المرتبة الثالثة للدول المزودة لهذا البلد بعد كندا والسعودية. وتصدر شركة النفط الوطنية الفنزويلية 1.9 مليار برميل يوميا للولايات المتحدة.

لكن نوعية هذا النفط، المتسم بتركيز عالي من الكبريت، أدنى من الخام السعودي كما أن كلفة استخراجه وتكريره أعلى.

يقول جيمس وليامس خبير النفط لدى «دبليو.تي.آر. جي» في الولايات المتحدة «لا بد من تخفيف القسم الأكبر من هذا النفط قبل التمكن من نقله»، مضيفا أن السعر المكافئ للنفط الفنزويلي «فوق 125 دولارا للنفط».

لكن ذلك يشكل تحديا نظرا إلى التراجع الكبير في أسعار النفط العالمي في السنوات القليلة الماضية وعدم تحسينها حتى باتت الآن نصف ما كانت عليه في أواسط العام 2014.

وحسب التقرير السنوي الأخير لشركة النفط الوطنية في فنزويلا فإن معدل سعر برميل النفط الفنزويلي في 2016 كان 35.15 دولار.

وحققت الشركة العام الماضي أرباحا بقيمة 48 مليار دولار لقاء بيع 2.27 مليون برميل في اليوم، أي بتراجع يبلغ 72 مليار دولار في 2015 عندما كانت تضح 2.65 مليون برميل في أمس.

وأدى عقدان تقريبا من التفتيش مع حكومة مادورو والراحل هوغو تشافيز قبله إلى تشنيت عائدات شركة النفط الوطنية وكذلك مشاريع بيع النفط إلى كوبا ودول أخرى من الكاريبي بأسعار تفضيلية لضمان دعمها على الصعيد السياسي.

إلا أن ذلك أدى إلى طلب غير مستدام وتراجع خطير في الاستثمارات في شبكة أنابيب شركة النفط الوطنية وحقول النفط.

وتراجعت الاستثمارات الأجنبية نتيجة الرقابة الصارمة على الأسعار والتأمين. كما حمل الأشراف السياسي المتزايد على شركة النفط الوطنية عددا كبيرا من مهندسي النفط والمهنيين المؤهلين إلى الهجرة من فنزويلا.

ويتوقع خبراء الاقتصاد ألا ترتفع الفائدة البنكية قبل عام 2019.

ورأى كريان أن ضخ كميات كبيرة من الأموال بفائدة ضئيلة ساعد البنوك المركزية في دول الاتحاد الأوروبي كثيرا خلال السنوات الماضية «ولكن سياسة الفائدة المتساهلة تؤدي دائما إلى اختلالات كبيرة». وأضاف «أصبحتنا نرى مؤشرات على وجود فقاعات مالية في أماكن متزايدة في سوق المال لم تكن نتوقع وجودها فيها».

وأشار رئيس البنك المركزي الألماني في هذا السياق إلى انفجار الأسعار في سوق العقارات وارتفاع أسعار الأسهم بشكل

بنك «أوبر» النمساوي سيقوم بتمويل مشروعات في إيران

غاسيليسبرغر إن بنكه يمول بالفعل صادرات إلى إيران في قطاعات مثل الغذاء. وأضاف «لدينا مشروعات قوية جدا في مجالات البنية التحتية والنقل والصحة وبناء المستشفيات وتشديد المصانع والطاقة والكهروضوئية والمائية». وسيتم تقديم ضمانات إئتمان الصادرات التي تغطي 99 في المئة من حجم المشروعات من قبل بنك «أوسترايش كنترول» وهو الجهة النمساوية الرئيسية التي أصدرتها.

وقال المصرفي النمساوي «النقطة الفاصلة كانت الحصول على ضمان إضافي من الجمهورية الإيرانية...تفاوضنا مع البنك المركزي الإيراني، لكن من الواضح أن الضمان سيأتي من وزارة المالية الإيرانية».

وعلى الرغم من أن الرئيس الإيراني حسن روحاني العي زيارة إلى النمسا في مارس 2016، فإن مسؤولين في شركات إيرانية قاموا بالزيارة ووقعوا اتفاقات أولية مع شركات تصدير نمساوية.

(الدولار يساوي 0.8389 يورو).

المركزي ووزارة المالية الإيرانية.

وأضاف أن مسؤولين تنفيذيين من بنوك إيرانية يتراوح عددها بين عشرة وأثني عشر بنكا سيحضرون أيضا توقيع الاتفاق الذي سيجري لبنك «أوبر» تقديم الإئتمان إلى الشركات النمساوية التي تعمل في إيران.

وقال أيضا في مقابلة عبر الهاتف «اعتقد أننا أول بنك أوروبي (يصل إلى اتفاق مماثل)» استنادا إلى معلومات تلقاها من السلطات الإيرانية. وأضاف «من الواضح أن بعض الألمان والإيطاليين يجرون مفاوضات أيضا». مشيرا إلى أن بنكا دنمركيا يخوض محادثات أيضا. لكنه امتنع عن ذكر اسم أي من تلك الشركات. لكن بنك «دنسك» الدنمركي قال في يناير إنه يجري مفاوضات مع البنك المركزي الإيراني.

ويشمّل اتفاق بنك «أوبر» مع إيران مشروعات تقوم بها الشركات النمساوية في إيران لمدة تزيد عن عامين في مجالات كانت تخضع للعقوبات في السابق. وقال

قال الرئيس التنفيذي لبنك «أوبر» إن المصرف النمساوي سيقوم اتفاقا مع إيران هذا الشهر يتيح له تمويل مشروعات جديدة هناك، ليكون من أوائل البنوك الأوروبية التي تقوم بهذا الأمر منذ تخفيف العقوبات التي كانت مفروضة على طهران.

ورفع الاتفاق الذي أبرمته طهران في عام 2015 مع ست قوى كبرى الكثير من العقوبات عنها في مقابل تقيد أنشطتها النووية، ومهد الطريق من الناحية الفنية أمام إبرام الشركات العالمية لاتفاقات مع إيران. لكن الكثير من البنوك تعزف عن الدخول إلى البلاد خوفا من أن تخرق عن غير عمد عقوبات أمريكية مما قد يؤدي إلى فرض غرامات كبيرة عليها. وأمس قال فرانز غاسيليسبرغر، الرئيس التنفيذي لبنك «أوبر»، سابع أكبر مصرف في النمسا والذي تبلغ ميزانيته نحو 20 مليار يورو (24 مليار دولار)، أن من المقرر أن يستضيف البنك مراسم توقيع في 21 سبتمبر الجاري في مقره في مدينة لينتس مع مبعوثين من البنك

إيران: ارتفاع صادرات الغاز بأكثر من 50٪ خلال 5 أشهر



قال موقع وزارة النفط الإيرانية على الإنترنت (شانا) أمس الأربعاء إن صادرات البلاد من الغاز في الأشهر الخمسة الماضية ارتفعت بأكثر من 50 في المئة مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

ونقل موقع الوزارة عن مهدي جمشيدى دانا، مدير التنسيق والإشراف على الإنتاج في شركة الغاز الوطنية الإيرانية، إن الصادرات تجاوزت خمسة مليارات متر مكعب في خمسة أشهر منذ أواخر مارس، بداية السنة الفارسية، مقارنة مع 3.2 مليار متر مكعب قبل عام.

وأضاف أنه منذ أواخر مارس صدرت إيران 34.8 مليون متر مكعب من الغاز يوميا، مقارنة مع 21.3 مليون متر مكعب يوميا في الفترة المقابلة من العام الماضي.

كما نقل الموقع عن غلام رضا منوشهري، نائب الرئيس للمهندسة في شركة النفط الوطنية الإيرانية، قوله إن معدل حرق الغاز تراجع في حقل بارس الجنوبي في الخليج.

وذكر أن معدل حرق الغاز في الحقل هبط من 15 مليون متر مكعب أسبوعيا إلى ثلاثة ملايين متر مكعب. لكنه لم يحدد الفترة الزمنية التي انخفض فيها.

«فاروس» المصرية للاستثمار تسعى لترتيب صفقات بنحو 7,5 مليار

قال علوي تيمور، الرئيس التنفيذي لشركة «فاروس» القابضة للاستثمارات المالية أن شركته تستهدف ترتيب صفقات بنحو 7.5 مليار جنيه (423.5 مليون دولار) خلال 18 شهرا بجانب اقتحام المجالات المالية غير المصرفية في 2018.

وأضاف في مقابلة أمس الخميس «حصلنا على رخصتين من الرقابة المالية في التاجير التمويلي والتمويل منتهي الصغر في فبراير الماضي وقمنا بتأسيس شركتين بالفعل ولكننا لم نفعّلها بعد. سنقوم بتفعيل نشاط التمويل منتهي الصغر والتاجير التمويلي العام المقبل. لدينا اهتمام كبير بتلك الأنشطة ونرى بها فرصا قوية للنمو».

وتشمل المجالات المالية غير المصرفية مجالات التأمين والتمويل العقاري والتاجير التمويلي والتخصيم وغيرهم من المجالات.

والتاجير التمويلي نظام يقوم فيه المؤجر بتمويل شراء أصل رأسمالي يطلب من المستاجر بهدف استثماره لمدة لا تقل عن 75 في المئة من العمر الافتراضي للأصل مقابل دفعات دورية.

وقال تيمور «تم تقويضنا (فاروس) كمستشار مالي في حوالي 17 صفقة مالية، ووقعنا بالفعل على (عقود) تقديم المشورة المالية فيها. نستهدف إتمام الصفقات خلال 18 شهرا بقيمة تبلغ نحو 7.5 مليار جنيه».

«الصفقات تتنوع ما بين استحوذات وطروحات في البورصة وزيادة رؤوس أموال الشركات. الأطراف في الصفقات تمثل في طرف مصري يريد بيع شركة أو القيام بزيادة رأسمالها أو طرحها في البورصة. نتحدث عن شركات تعمل في قطاعات الصناعة الغذائية والحزبة والرعاية الصحية والصناعات الكيماوية، وفاروس القابضة واحدة من أكبر المؤسسات المالية في مصر، وتتبعها أربع شركات متخصصة في نشاط إدارة الأصول والأوراق المالية وتغطية الاكتتابات. وتعمل فاروس في مصر وديبي. وأضاف تيمور في المقابلة التي جرت في مقر شركة المثل على نهر النيل «ندير محافظ مالية بنحو أربعة مليارات جنيه. تسعون في المئة من المحافظ استثمار في أدوات الدين وعشرة في المئة في الأسهم. نستهدف زيادة المحافظ المدارة لدينا ما بين مليار وملياري جنيه خلال العام المقبل. لا نهدف حاليا للحصول على صناديق ومحافظ مالية من البنوك المحلية بل نسعى لجذب أموال من الخارج لداخل البلاد لاستثمارها». وقال أيضا «قمنا بافتتاح شركة لنا في دبي وحصلنا على رخصة العمل في مايو الماضي. نسعى من خلال مكتبنا في دبي لتقديم خدمات استشارية وتغطية منطقة الخليج لعملاء الشركة. ندرس حاليا التواجد في بريطانيا لكن لم نتخذ أي قرار بعد».

وتابع تيمور، الذي تزيد خبرته في نشاط أسواق المال عن 25 عاما، قائلا إن شركته التي يبلغ رأسمالها 100 مليون جنيه بلغت إيراداتها 120 مليون جنيه في العام الماضي وتستهدف هذا العام تحقيق أكثر من ذلك على أن تصل الإيرادات إلى ما بين 200 و250 مليون جنيه في 2019-2020.

وتأسست «فاروس القابضة» في 2005. وتمتلك عائلة تيمور 70 في المئة من أسهم الشركة، ورجل الأعمال السعودي الشيخ عبد الله الراجحي 20 في المئة والعاملين في الشركة عشرة في المئة. وقال تيمور إن شركته، التي كانت تركز على العمل مع المؤسسات فقط بدأت في التعامل مع الأفراد في سوق المال منذ نونبر الماضي، وهو ما ساعد على زيادة حجم الشركة في السوق.

وأضاف «حافظنا على المؤسسات لدينا، وأضافنا التعامل مع الأفراد، وسنركز بقوة على التداول الإلكتروني بداية من العام المقبل». وجاء ترتيب شركة «فاروس لتداول الأوراق المالية» في المركز الخامس بين نظيراتها من حيث قيم التداول خلال أول ثمانية أشهر من هذا العام وفقا لبيانات البورصة المصرية.

وتعاني بورصة مصر في الوقت الحالي من تراجع قيم التداول بشكل ملحوظ ليلعب متوسطها اليومي نحو 500 مليون جنيه مقابل مليار جنيه بعد تحرير سعر الصرف في نونبر ونحو مليار جنيه عامي 2006-2007.